الآثار الاقتصادية الكلية للانضباط المالي

The Macroeconomic Effects of The Fiscal Consolidation

هيثم جمال علي سالم[1]

ملخص البحث

يعتبر موضوع التعرف علي الآثار الاقتصادية للانضباط المالي من الموضوعات ذات الأهمية التي ينبغي الإشارة إليها عندما تقوم الدولة بالسعي نحو ضبط أوضاع المالية نظرًا لوجود مجموعة من الآثار الاقتصادية الناشئة عن تطبيق الانضباط المالي في ظل وجود مجموعة من الأهداف التي تسعي الدولة إلي تحقيقها والتي ينبغي علي القائمين بالانضباط المالي أخذها في الحسبان. لذا تستهدف البحث استعراض الآثار الاقتصادية الكلية للانضباط المالي.

وتوصل البحث أن تطبيق الانضباط المالي بحدوث زيادة في معدلات الضريبة يسهم في تخفيف التفاوت في توزيع الدخل عند تطبيقها بصورة تدريجية(الضرائب التصاعدية)، في حين قيام الدولة بتخفيض النفقات العامة فإن الأثر المترتب علي تطبيق الانضباط المالي يؤدي إلي حدوث زيادة في التفاوت في توزيع الدخل، وفي جانب الاستقرار اتضح أن الاعتماد علي الضرائب في تحقيق الانضباط المالي تسهم في تحقيق الاستقرار في الطلب الكلي وتخفيض معدلات التضخم، وتحقيق

[1] باحث اقتصادي دولي ـ وزارة التجارة والصناعة

الاستقرار في سوق العمل في الأجل الطويل، واستقرار القطاع المالي في الأجل الطويل بين مستوي الادخار والاستثمار، واستقرار في الميزان التجاري وزيادة عملية الصادرات وترشيد الواردات، وفي جانب النفقات فإن تخفيض النفقات الحكومية(جانب المشتريات الحكومية)يسهم في تحقيق الاستقرار في المستوي العام للأسعار، وتخفيض الأجور الحكومية يسهم في تحقيق الاستقرار في سوق العمل في الأجل الطويل،وبالنظر للآثار التخصصية المترتبة علي تطبيق الانضباط المالي بحدوث زيادة في الضرائب أوضحت الدراسة أن زيادة الضرائب وبخاصة الضرائب البيئية تؤدي إلي الحفاظ علي الموارد الاقتصادية من الهدر وترشيدها وتحقيق كفاءة استخدام الموارد ومراعاة حقوق الأجيال القادمة وكذلك الحفاظ علي الموارد من النقد الأجنبي من الإسراف نتيجة لزيادة عملية الاستيراد وتآكل القوة الشرائية للعملة

الكلمات الافتتاحية: الانضباط المالي، الآثار التوزيعية، الآثار الاستقرارية، الآثار التخصيصية.

Abstract

The study aims to review the macroeconomic effects of fiscal consolidation. The study found that the application of fiscal consolidation with an increase in tax rates contributes to alleviating the disparity in the distribution of income when it is applied gradually (progressive taxes), while the state reduces public expenditures, the effect of applying fiscal consolidation leads to an increase in the inequality in the distribution of income. On the side of stability, it became clear that reliance on taxes in achieving fiscal consolidation contributes to achieving stability in aggregate demand and reducing inflation rates, and in the labor market in the long term, and the financial sector in the long term between the level of savings and investment, stability in the trade balance and an increase in the export process The rationalization of imports, and on the expenditure side, reducing government expenditures (the side of government purchases) contributes to achieving stability in the general level of prices, and reducing government wages contributes to achieving stability in the labor market in the long term, given the specialized effects of applying fiscal consolidation with an increase in taxes The study showed that increasing taxes, especially environmental taxes, leads to the preservation and rationalization of economic resources from waste, and the efficient use of resources The rights of future generations

١. مقدمة

تسعي العديد من الدول إلي تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية منها علي سبيل المثال تخفيف التفاوت في توزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التقلبات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد وذلك عن طريق تحقيق الاستقرار المالي، والاستقرار في المستوى العام للأسعار، واستقرار مستوي الدين، واستقرار سوق العمل، واستقرار مستوي الناتج المحلي الإجمالي والحد من التقلبات التي يتعرض لها الناتج، ومن ثم استقرار مستوي الطلب الكلي، وكفاءة تخصيص الموارد والحفاظ عليها وتحسين جودة البيئة. وبما أن تحقيق تلك الأهداف يتطلب من تلك الدول القيام بإنفاق نفقات عامة والذي يستوجب بدوره وجود موارد ماليه لدي الدولة لتغطية تلك النفقات، وينبغي الإشارة إلي أنه مع تزايد النفقات عن الإيرادات ينشأ عجز الموازنة مما دفع الدول إلي مزيد من الاقتراض سواء المحلي والأجنبي لمواجهة هذا العجز مما نتج عنه زيادة معدلات الديون، ومن ثم السعي نحو تحقيق ضبط أوضاع المالية مما يتولد عنه مجموعة من الاثار الاقتصادية.

١/٢مشكلة البحث:

شهدت العديد من الدول في عام ٢٠٠٨ حدوث الأزمة المالية العالمية والتي ترتب عليها تزايد معدلات الديون السيادية لدي كثير من دول العالم مما دفعهم إلي السعي نحو تحقيق الانضباط المالي لكن يُثار العديد من التساؤلات منها كيف يمكن للدول الموازنة بين تحقيق الانضباط المالي وتحقيق الأهداف السابقة؟ إلي أي مدى يسهم الانضباط المالي في تخفيف التفاوت في توزيع الدخل أم إلي زيادته؟ وإلي أي مدي يسهم الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستقرار الطلب الكلي والمستوي

العام للأسعار واستقرار سوق العمل واستقرار مستوي الناتج والحد من التقلبات؟، وإلي أي مدي يسهم الانضباط المالي في تحقيق كفاءة تخصيص الموارد والحفاظ عليها ومراعاة حقوق الأجيال القادمة؟ ومن خلال تلك الأسئلة تبرز **مشكلة البحث.**

٣/١ فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في "أن هناك مجموعة من الآثار الاقتصادية الإيجابية المترتبة علي الانضباط المالي والتي قد تسهم في تحقيق الأهداف الاستقرارية والتوزيعية والتخصيصية

٤/١ منهجية البحث

تعتمد البحث على منهج الاستنباط وذلك من خلال استعراض نظري للآثار الاقتصادية الكلية للانضباط المالي

٥/١ خطة البحث

تتمثل خطة البحث في تناول الاثار التوزيعية للانضباط المالي، والاثار الاستقرارية، والاثار التوزيعية

٦/١ هدف البحث

يستهدف البحث التعرف علي الآثار الاقتصادية الكلية للانضباط المالي سواء الآثار التورزيعية والاستقرارية والتخصيصية

٢. الآثار التوزيعية للانضباط المالي

يقصد بالآثار التوزيعية للانضباط المالي هي محاولة معرفة الأثر المترتب علي تطبيق الانضباط المالي(تخفيض عجز الموازنة وحجم الدين) علي عملية توزيع الدخول ومدي مساهمة الانضباط المالي في تخفيف أو زيادة التفاوت في توزيع الدخل وذلك عن طريق الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق الانضباط المالي والتي تتمثل في حدوث زيادة في الإيرادات(زيادة الضرائب) أو تخفيض النفقات العامة.

هناك القليل من التحليلات المنهجية التي تناولت الآثار التوزيعية للانضباط المالي مثل دراسة)Agnello and Sousa٢٠١٢) التي تم تطبيقها علي١٨ دولة من دول OECD في خلال الفترة (١٩٨٧-٢٠٠٩)،

ودراسة Granados-Mulas في عام ٢٠٠٥ بالتطبيق علي ١٥ دولة من دول EU في خلال الفترة(١٩٦٠-٢٠٠٠).

يري كل من Agnello و Sousa (٢٠١٢) أن حجم ومكونات برامج الانضباط المالي(فرض الضريبة التصاعدية والتحول من نظام فرض الضريبة المباشرة إلي الضريبة غير المباشرة، والمنافع الاجتماعية المستهدفة(الرعاية الصحية ومعاشات الضمان الاجتماعي)، والدعم والإعانات المقدمة في إطار حدود تخفيض الإنفاق التقديري مع تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تؤثر علي توزيع الدخل وأن الانضباط المالي المعتمد علي استخدام الضرائب يعد أداة فعالة لتخفيض التفاوت في توزيع الدخل(Sousa and Agnello،2012).

١/٢ الآثار التوزيعية للانضباط المالي باستخدام زيادة الضرائب

تمثل الضريبة عبء مالي يستقطع من دخول الأفراد والشركات والأنشطة التي تتوافر فيها شروط دفع الضريبة، فهناك مجموعة من الأهداف التي يسعي صانع السياسة الضريبية إلي تحقيقها من خلال تطبيق نظام ضريبي معين تتمثل في إعادة توزيع الدخل عن طريق إعادة توزيع الثروة في المجتمع التي يتم تحصيلها من الأفراد الأغنياء في الدولة لصالح الفئات الفقيرة (Peroti ،1999 ،p1422)

يؤثر هيكل الضريبة ونوعية الضرائب والنظام الضريبي المتبع علي حالة عدم المساواة والتفاوت في توزيع الدخل، حيث يؤدي ضعف النظام الضريبي أي وجود أجزاء كبيرة من الاقتصاد خارج النظام الضريبي للدخل وانخفاض كفاءة تحصيل الضرائب إلي وجود دور محدود للسياسة المالية في التأثير علي تفاوت توزيع الدخل في بعض الاقتصاديات الناشئة ومنخفضة الدخل نظرًا لما يترتب علي انخفاض حصيلة الضرائب من انخفاض إيرادات الدولة وانخفاض مواردها المالية ومن ثم زيادة معدلات الاقتراض وزيادة المديونية(t alChu e،2004).

يشير الأدب الاقتصادي أن فرض الضرائب بصورة تصاعدية علي الدخول الشخصية ووضع حد أدني، وحد أقصي للأجور تؤدي إلي تخفيض التفاوت في توزيع الدخل وذلك من خلال مساهمتها في تقليل التفاوت في توزيع الدخول الصافية في الوقت الحالي وتخفف من درجة تركز الثروات.

يري Barro (١٩٧٤) بناءًا علي أفكار الاقتصادي ريكاردو أن حدوث زيادة في الضرائب علي الثروة لدي أصحاب الدخول المرتفعة تسهم في تخفيض التفاوت في الأجل الطويل حيث يقوم الأفراد بزيادة مدخراتهم الحالية لمواجهة الزيادة المتوقعة في المستقبل للحفاظ علي مستوي استهلاكي معين وبخاصة مع إعلان حكومات الدول البدء في إجراءات الانضباط المالي، ويؤدي حدوث زيادة في الادخار إلي انخفاض في معدل الفائدة والذي يترتب عليه حدوث زيادة في الاستثمار، وزيادة التوظيف وانخفاض البطالة، وزيادة الدخول ومن ثم زيادة الناتج في الأجل الطويل((Barro،1974,pp955-956

أوضحت دراسة كل من Cubero وHollar (٢٠١٠) التي تستهدف التعرف علي أثر السياسة المالية علي تفاوت توزيع الدخل لتحقيق الانضباط المالي بالتطبيق علي دول أمريكا الوسطي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨) بالاعتماد علي معامل جيني ومنحني لورنز ومؤشر Kakwaniad Reynolds Smolensky. فتوصلت الدراسة أن حدوث تدرج في الضرائب علي الدخل بشكل تصاعدي، وفرض ضريبة القيمة المضافة والضرائب علي المبيعات، وتخفيض الإنفاق علي الضمان الاجتماعي بشكل تنازليا يكون له تأثير علي تخفيض التفاوت في توزيع الدخل ومن ثم تحقيق الانضباط المالي وتخفيض عجز الموازنة(Cubero and Hollar، 2010)

أوضحت دراسة كل من Gemoell و Morrissey(٢٠٠٥)) التي استهدفت التعرف علي أثر السياسه المالية باستخدام الضرائب علي التفاوت في توزيع الدخل بالتطبيق علي ست دول افريقية خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٩٠) بالاعتماد علي منحني لورنز ومعامل التركز. فتوصلت الدراسة إلي أن حدوث تصاعد في الضرائب علي الدخل الشخصي، والضرائب علي

الشركات، والضرائب علي الملكية والضرائب المباشرة أدت إلي حدوث انخفاض في تفاوت توزيع الدخل(Gemoell and Morrissey،٢٠٠٥)

تناولت دراسة Paulus وآخرون (٢٠٠٩) بالاعتماد علي بيانات ١٩ دولة أوروبية من خلال قياس معامل جيني في منتصف عام ٢٠٠٠ للتعرف علي أثر السياسة المالية علي تفاوت توزيع الدخل. فتوصلت الدراسة أن الضرائب الشخصية كان لها أثر كبير علي إعادة توزيع الدخل وتخفيف التفاوت.

أوضحت دراسة zquezVa -Matinez وآخرون (٢٠١٢) من خلال التطبيق علي ١٥٠ دولة باستخدام معامل جيني للتعرف علي أثر العلاقة بين السياسة المالية والتفاوت في توزيع الدخل في الفترة(١٩٧٠-٢٠٠٩). فتوصلت الدراسة إلي أن فرض ضريبة تصاعدية علي الدخل المتاح للتصرف والضرائب علي تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تؤدي إلي انخفاض حالة التفاوت في توزيع الدخل(Vazquez -Matinez .(2012،etal.

أوضحت دراسة Woo وآخرون (٢٠١٣) والتي تستهدف التعرف علي أثر الانضباط المالي(الهيكل الضريبي ونوعية الضرائب، والإنفاق) علي تفاوت توزيع الدخل علي عينة مكونة من ٤٨ دولة في الأسواق المتقدمة والناشئة خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٠) باستخدام نموذج انحدار. فتوصلت الدراسة أن حدوث تدرج في الضرائب التصاعدية وزيادة الضرائب علي الشركات، والتحول من الضرائب المباشرة إلي الضرائب غير المباشرة، وإعادة توظيف الإنفاق الحكومي من خلال زيادة الإنفاق علي التعليم وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري وانخفاض التحويلات الاجتماعية يؤدي إلي حدوث انخفاض في تفاوت توزيع الدخل في تلك الدول(Woo. .(Etal،2013

يري كل من agnello و sousa (٢٠١٢) في دراستهما التي استهدفت التعرف علي أثر الانضباط المالي علي التفاوت في توزيع الدخل باستخدام عينه لبيانات مقطعيه لثماني عشر دولة صناعية خلال الفترة (١٩٧٨-٢٠٠٩)

أن توزيع الدخل يأتي في المرتبة الثانية من الأهمية بعد تخفيض الدين وعجز الموازنة مما يتطلب وجود سياسة موازنة بين عملية تحقيق الانضباط المالي وتخفيض التفاوت في توزيع الدخل حيث نجد أن الفئات المحدودة ومنخفضة الدخل تستخدم النصيب الأكبر من دخولها في الاستهلاك في حين نجد أن الفئات مرتفعة الدخل هي التي تقوم بالادخار والاستثمار وتعد الضرائب التصاعدية أداة هامة لتخفيض التفاوت حيث نجد مع البدء بعملية الانضباط المالي ترتفع الضرائب التصاعدية لزيادة حصيلة الدولة وأن حدوث زيادة في نسبة الضريبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٠.٥٧% تسهم في تخفيض التفاوت في توزيع الدخل. كذلك تزايد حالة التفاوت في توزيع الدخل في خلال فترة القيام بالانضباط المالي في الأجل القصير (Agnello and aSous، 2012)

يتضح من التحليل السابق امكانيه الاعتماد علي أداة الضرائب كواحدة من أدوات السياسة المالية لتخفيف التفاوت في توزيع الدخل عند القيام بتطبيق الانضباط المالي.

٢/٢ الآثار التوزيعية للانضباط المالي باستخدام تخفيض الإنفاق

تقوم الحكومة بتخفيض مجموعة من مكونات الانفاق العام(تخفيض مدفوعات القطاع العام وتخفيض أعداد الموظفين العاملين في القطاع الحكومي أو تجميد أعداد العاملين، وتخفيض نفقات الدفاع، وتخفيض المعاشات) لتحقيق الانضباط المالي والتي ينعكس أثرها علي مختلف فئات المجتمع مع تحديد ومراعاة الاهمية النسبية لكل مكون من عناصر الانفاق السابقة. حيث يمثل تخفيض المدفوعات(الأجور) للعمال في القطاع الحكومي في كل من البرتغال واليونان الأكثر أهمية في التأثير علي تفاوت توزيع الدخل في حين ركزت دول أخري علي الرفاهية والمعاشات.

أوضحت دراسة كل من Lopez وآخرون (٢٠٠٨) التي تستهدف التعرف علي أثر حدوث الانخفاض في النفقات العامة (تخفيض الإعانات) علي تفاوت توزيع الدخل في كل من أمريكا اللاتينية ودول غرب أوروبا في

سنوات مختارة. فتوصلت الدراسة أن الاعتماد علي تخفيض النفقات في تخفيف التفاوت في توزيع الدخل في دول غرب أوروبا أكثر فعالية عن استخدام الضرائب مقارنة بدول أمريكا اللاتينية في التأثير علي زيادة التفاوت(Lopez etal، 2008).

استعرضت دراسة Joumard وآخرون (٢٠١٢) العلاقة بين السياسة المالية وتفاوت توزيع الدخل في دول OECD من خلال معامل جيني للدخل السوقي والدخل المتاح للتصرف في منتصف التسعينات وأواخر عام ٢٠٠٠. فتوصلت الدراسة إلي أن تخفيض التحويلات يسهم بصورة كبيرة في التأثير علي التفاوت في توزيع الدخل عن الضرائب وزيادة التفاوت في توزيع الدخل(Joumard Etal،2012)

أوضحت دراسة Granados (٢٠٠٥) التي استهدفت التعرف علي الآثار التوزيعية المترتبة علي القيام بالانضباط المالي(تعديلات مالية)، وذلك بالتطبيق علي ١٥ دولة من دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٠٠) باستخدام بيانات مجمعه فتوصلت الدراسة إلي أن حالة التفاوت في توزيع الدخل تزايدت في خلال تطبيق فترة الانضباط المالي بالاعتماد علي حدوث انخفاض في النفقات العامة(التحويلات والمعاشات)(Granados، 2005).

أوضحت دراسة Ball وآخرون (٢٠١١) والتي تستهدف التعرف علي أثر الانضباط المالي علي التفاوت في توزيع الدخل بالتطبيق علي ١٧ دولة من دول OECD خلال الفترة (١٩٧٨-٢٠٠٩). فتوصلت الدراسة إلي أن الانضباط المالي المستند علي تخفيض النفقات له تأثير كبير علي زيادة التفاوت في توزيع الدخل عن الانضباط المالي القائم علي زيادة الضرائب. حيث أوضح أن تحقيق الانضباط المالي بتخفيض نسبة الإنفاق إلي الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١% يؤدي ذلك إلي حدوث زيادة معدلات البطالة بمقدار ٠.١٩% في السنة الأولي للانضباط وبمعدل تراكمي في خمس

سنوات حوالي ١.٥% وفي الأجل الطويل يحدث انخفاض لهذا المعدل ويصبح سالب مما يؤدي إلي تحسن الوضع الاقتصادي(Ball etal،2011)

٣. الآثار الاستقرارية

يعد هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التقلبات الاقتصادية واحدة من الأهداف التي تسعي الدولة إلي تحقيقها، وهنا يثار تساؤلا إلي أي مدي يمكن أن يؤثر الانضباط المالي علي تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء علي مستوي سوق العمل والأسواق المالية والحد من التقلبات الاقتصادية؟، إن محاولة الإجابة علي هذا السؤال تتطلب التعرف علي دور أدوات الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع مراعاة اختيار التوقيت المناسب للقيام بالانضباط المالي وتعديلات السياسة المالية والتمييز بين أوقات الكساد وأوقات الرواج. حيث يمكن استخدام الانضباط المالي عبر آلية زيادة الضرائب للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم.

ويقصد بمفهوم الاستقرار الاقتصادي هو عبارة عن تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة والحد من التغيرات الكبيرة في المستوي للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي(سليمة، ١٩٧٣، ص١٦٧). وبالتالي يأتي دور أدوات الانضباط المالي في تحقيق الحفاظ علي مستوي التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوي العام للأسعار بما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستوي المعيشة وتحقيق الاستقرار في سوق السلع والخدمات وسوق العمل والأسواق المالية.

٣ /١ الأثر الاستقراري للانضباط المالي باستخدام زيادة الضرائب

تمثل الضرائب أداة من أدوات الانضباط المالي التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبخاصة وقت الرواج نظرًا للتأثير علي مستوي التشغيل والأسعار والدخل، فقد تنشأ التقلبات التي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي عندما يكون هناك زيادة في الطلب الكلي عن مستوي العرض الكلي وما يترتب علي ذلك من حدوث زيادة في معدل التضخم وتآكل القوة

الشرائية بالتزامن مع وجود بعض القوي الاحتكارية التي تتمتع بدرجة كبيرة في تحديد الأسعار والأجور ومن ثم خلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي سواء علي مستوي سوق السلع والخدمات أو علي مستوي سوق العمل في ظل انخفاض مرونة عوامل الإنتاج مما يؤدي إلي الضغط علي الموارد الاقتصادية وزيادة عجز الموازنة العامة والدين العام.

وفقًا لما جاء في أديبات الفكر الاقتصادي وتقول به النظرية الاقتصادية أنه عندما يكون هناك زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي يكون هناك فائض طلب نقديًا زائد أي أن الاستثمار أكبر من الادخار مضاف إليه عجز الموازنة العامة في هذه الحالة وفي ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وحدوث ارتفاع في معدلات التضخم والأسعار، وبالتالي فإن تطبيق الانضباط المالي في هذه الحالة عن طريق حدوث زيادة في معدلات الضرائب والتي من شأنها أن تخفض أو تعيد مستوي الطلب الكلي وامتصاص الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوي الشرائية الزائدة، وذلك عن طريق إحداث فائض في الموازنة العامة من خلال زيادة معدلات الضريبة القائمة أو استحداث ضرائب جديدة علي أنواع أخري من السلع لزيادة حصيلة الضريبة، ففي حالة قيام الدولة بزيادة معدلات الضرائب ينبغي التميز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة حيث يترتب علي زيادة الضرائب المباشرة علي الدخل وبخاصة الضرائب التصاعدية– امتصاص جانب من القوي الشرائية لدي الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل المستقطع من دخول الأفراد الذي كان سيتم إنفاقه علي السلع والخدمات ومن ثم تخفيض الطلب الكلي(عزالدين،٢٠٠٩).

كما تسهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك من خلال قيام الدولة بزيادة ضرائب القيمة المضافة علي السلع (ويتم التمييز بين السلع الكمالية والسلع الضرورية)، فعندما تفرض الدولة ضريبة تصاعدية علي السلع الكمالية فإنها تؤدي إلي حدوث انخفاض في الطلب الكلي، والذي يتبعه انخفاض في معدل التضخم والأسعار (Skeldon،2005، p52).

تلعب الضرائب كأداة من أدوات الانضباط المالي دور في تحقيق الاستقرار في سوق العمل حيث يري كل من Alesina وآخرون

عام(٢٠٠٢) أن استخدم الضرائب له تأثير علي سوق العمل حيث نجد أن حدوث زيادة في الضرائب يؤدى إلي تخفيض الدخل الحقيقي للأفراد، وحدوث انخفاض في الدخل الحقيقي يؤدي إلي زيادة عرض العمل في الأجل الطويل حدوث زيادة في عرض العمل يترتب عليه حدوث انخفاض في مستوي الأجر وبالتالي يؤدي إلي زيادة الطلب من قبل المشروعات علي توظيف العمالة واستعادة الاستقرار في سوق العمل(Alesina etal، 2002، 571-571 pp).

يعد اختيار الوقت المناسب لتطبيق الانضباط المالي خطوة مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث نجد أن البدء في تحقيق الانضباط في وقت الرواج ومواجهة التضخم وتخفيض الطلب الكلي عن طريق زيادة الضرائب عامل مهم في تحقيق فعالية وجني ثمار الانضباط، فوفقًا لما يشير إليه الأدب الاقتصادي فإنه يمكن استخدام الضرائب كأداة من أدوات الانضباط المالي للحد من التضخم وتخفيض مستوي الطلب الكلي وامتصاص جانب من القوة الشرائية لدي الأفراد واستقرار المستوي العام للأسعار حيث تسهم الضرائب التصاعدية علي الدخل إلي امتصاص جانب من القوة الشرائية لدي الأفراد بقدر يتماشي مع مستويات دخل كل فئة من فئات الدخل.

يمثل الانضباط المالي وسيلة لتحقيق الاستقرار في القطاع المالي وذلك عن طريق حجم الموارد المالية المتاحة للدولة (إيرادات الدولة من الضرائب) وأثرها علي رسملة البنوك(حجم الموارد المالية المتاحة للبنوك) ويمكن تفسير ذلك عندما يكون هناك ارتفاع في عجز الموازنة العامة لدولة بالتزامن مع انخفاض حجم الموارد المالية المتاحة للدولة (الضرائب) فإن وجود هذا الوضع يدفع الدولة إلي الاقتراض من البنوك والذي يترتب عليه مزاحمة القطاع الخاص في الحصول علي القروض من البنوك وبالتالي حدوث انخفاض في حجم الاستثمارات الخاصة نظرًا لانخفاض حجم الموارد المالية المتاحة للبنوك، وما يتبعه من حدوث انخفاض في التوظيف والناتج والنمو الاقتصادي وبالتالي وجود حالة من عدم الاستقرار في القطاع المالي، لذلك

فإن تطبيق الانضباط المالي يؤدي إلي زيادة الموارد المالية للدولة(الضرائب) وانخفاض طلب الدولة علي الاقتراض من البنوك ومن ثم زيادة المعروض من الأموال لدي البنوك والتي تمثل فرصة للقطاع الخاص للتوسع والقيام بالاستثمارات وزيادة التوظيف والناتج والنمو الاقتصادي. أي أن تحقيق الاستقرار المالي عن طريق الانضباط المالي يؤثر بشكل غير مباشر علي المتحصلات المالية من خلال تأثيره علي تدفقات الائتمان والطلب الكلي ومن ثم التأثير علي الموازنة العامة للدولة (Angrloni and Roland، 2010).

تعد عملية فرض ضريبة علي المعاملات المالية(الضريبة علي التعاملات في سوق المال) وسيلة لتحقيق الانضباط المالي حيث يكون الهدف منها تقليل(تخفيض) عملية المضاربة في الاسواق المالية والمساهمة في تحقيق استقرار النظام المالي بصورة عامة، والهدف الأخر زيادة الايرادات الناتجة عن فرضها وتحصيلها كأحد أنواع الضرائب وبخاصة إذا تم استخدام هذه الزيادة في الايرادات نحو تمويل استثمارات حكومية جديدة(Demary، 2010) .

يسهم حدوث زيادة في معدلات الضرائب الجمركية إلي تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات وبخاصة في الدول التي يرتفع فيها معدل الواردات السلعية حيث يؤدي حدوث زيادة في معدلات الضريبة الجمركية إلي حدوث انخفاض في الواردات السلعية وزيادة الناتج المحلي نتيجة لسعي الدولة نحو إحلال المنتج المحلي محل السلع المستوردة والذي يتوقف بدوره علي مرونة الجهاز الإنتاجي، وما يتبع ذلك من حدوث زيادة في مستويات الدخول والتوظيف وانخفاض البطالة، وبالإضافة إلي ذلك زيادة حصيلة الضرائب لدي الدولة.

أوضح Clark في عام(٢٠٠٥) أن النظام الضريبي في البلد أداة للتأثير علي الاستثمار بصورة إيجابية أو سلبية وبالتالي تحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي أو تقلبه، ويمكن التعرف علي ذلك من خلال معرفة معدل العائد علي الاستثمار بعد فرض الضريبة سواء الضريبة علي أرباح الشركات، والضرائب علي الجمارك(الضريبة علي المواد التي يستخدمها المشروع)،

الضرائب البيئية علي المشروعات المنتجة لسلع ملوثه للبيئة عند قيام الدولة بتطبيق الانضباط المالي وتأثيره علي حجم الاستثمار (Clark،2005 ،p3).

يتضح من التحليل السابق أن الاعتماد علي الضرائب لتحقيق الانضباط المالي يسهم في تحقيق الاستقرار في الطلب الكلي ومستوي الأسعار وتخفيض معدلات التضخم، كذلك تحقيق الاستقرار في القطاع المالي والميزان التجاري وبالإضافة إلي ذلك الاستقرار في سوق العمل في الأجل الطويل.

٢/٣ الأثر الاستقراري للانضباط المالي باستخدام تخفيض الإنفاق الحكومي

تستهدف الدولة تحقيق الاستقرار في المستوي العام للأسعار وتخفيض معدلات التضخم لذا تقوم الدولة بتخفيض حجم النفقات العامة لبعض بنود الموازنة العامة لتخفيض حجم الطلب الكلي باعتبار أن النفقات الحكومية تمثل مكون من مكونات الطلب الكلي وترشيد الاستهلاك الحكومي للمشتريات الحكومية، وتأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات الحكومية لفترة زمنية وبالإضافة إلي ما سبق العمل علي إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام. حيث يري كل من Ardagen و lesinaA في عام (٢٠١٠) أن تخفيض الإنفاق يكون أكثر فعالية عن زيادة الضرائب في تحقيق استقرار الدين وتجنب الكساد في الاقتصاد.

٤. الآثار التخصيصية

تسعي العديد من الدول نحو الحفاظ علي مواردها الاقتصادية والتدخل لحمايتها من النضوب والقيام بترشيد الاستهلاك والعمل علي تحقيق الموازنة بين حقوق الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، ومن ثم فإن قيام الدولة بتطبيق الانضباط المالي يترتب عليه استهداف كفاءة تخصيص الموارد وبخاصة عندما يتم تخفيض عجز الموازنة العامة وحجم الدين نظرًا لأن الفوائد التي يتم دفعها علي الديون تمثل عبء علي الأجيال القادمة نتيجة لتحملهم بتكاليف مرتفعة فيتزايد تراكم الديون وفوائد الديون ، لذا فإن الانضباط المالي عبر آلية زيادة الضرائب يسهم في تحقيق التوازن بين الأجيال الحالية

والمستقبلية وحماية الموارد من النضوب، والتدخل في تحديد السلع التي يتم إنتاجها والكميات المنتجة من هذه السلع.

إن عملية المواءمة بين تخصيص الموارد في ظل ندرتها ومحدوديتها بين القطاع العام والقطاع الخاص واستخدامها في إنتاج سلع عامة وسلع خاصة أمر ضروري، ففي ظل انتهاج الدولة اقتصاد السوق فإن أسعار السلع والخدمات تتحدد وفقا لقوي العرض والطلب عن طريق جهاز السوق لكن قد ينشأ مجموعة من الآثار الخارجية منها التأثير السلبي علي البيئة الاقتصادية واستنزاف الموارد الاقتصادية والتأثير علي حقوق الأجيال المستقبلية والذي يستدعي بالضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ولهذا تستهدف الدولة من تطبيق الانضباط المالي تخفيض عجز الموازنة وإعادة تخصيص الموارد المالية والمادية والحد من المبالغة والإسراف في إنتاج سلع كمالية لتحقيق مزيد من الإرباح وتخفيض إنتاج السلع الضرورية.

١/٤ الأثر التخصيصي للانضباط المالي باستخدام الضرائب

تؤثر الضريبة البيئية علي تخصيص الموارد ففي المشروعات التي تنتج سلع يترتب عليها تلوث البيئة والحاق الضرر بالسكان في هذه المناطق يترتب علي ذلك حدوث زيادة في الإنفاق علي الصحة وتخصيص موارد مالية لدعم الصحة مما يمثل ضغط علي الموارد المالية المتاحة للدولة وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة، لذا فإن قيام الدولة بتحقيق الانضباط المالي عن طريق زيادة ضريبة القيمة المضافة علي السلع الملوثة للبيئة أو استحداث أنواع جديدة من الضرائب البيئة يسهم في تحقيق عدد من الأهداف منها الحد من المورد الاقتصادية من النضوب والمحافظة علي الموارد المالية التي تملكها الدولة من سوء التخصيص وتوجيه هذه الحصيلة في تخفيض عجز الموازنة وحجم الدين، فعندما تقوم الدولة بزيادة الضرائب البيئة يترتب عليه كفاءة في تخصيص الموارد وانخفاض المعروض من السلعة الضارة بالبيئة وبخاصة لمواجهة الأثر السلبية التي تلحق بالأفراد وما يترتب عليه من زيادة النفقات علي برامج الصحة والضغط علي الموارد المالية للدولة وزيادة عجز الموازنة العامة(عز الدين،٢٠٠٩).

تسهم الضرائب الجمركية في التأثير علي تخصيص الموارد المالية الحفاظ علي العملة الأجنبية من الإسراف الناتج عن زيادة معدل الاستيراد، حيث يؤدي حدوث زيادة في الضرائب الجمركية علي الواردات من السلع والخدمات إلي حدوث انخفاض في الطلب علي السلع المستوردة وزيادة الطلب علي السلع المحلية ويتوقف ذلك علي مرونة الطلب و مرونة الجهاز الانتاجي وبخاصة في حالة توجه الدولة نحو سياسة الإحلال محل الواردات وزيادة الإنتاج المحلي وبالتالي زيادة الدخل والتوظيف من قبل المشروعات.

يتضح من التحليل السابق أثر الانضباط المالي(زيادة الضرائب) في الحفاظ علي الموارد الاقتصادية من الهدر وتحقيق كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ومراعاة حقوق الأجيال المستقبلية، والحفاظ علي القوة الشرائية للعملة الدولة وترشيد الاستيراد من السلع غير الضرورية.

٥. الخلاصة والنتائج والتوصيات

استهدفت البحث التعرف علي الآثار الاقتصادية الكلية للانضباط المالي وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم استعراض الآثار التوزيعية والاستقرارية والتخصصية المترتبة علي تطبيق الانضباط المالي باستخدام زيادة الضرائب وتخفيض النفقات العامة. وكشفت الدراسة أن تطبيق الانضباط المالي بحدوث زيادة في معدلات الضريبة يسهم في تخفيف التفاوت في توزيع الدخل عند تطبيقها بصورة تدريجية(الضرائب التصاعدية)، في حين قيام الدولة بتخفيض النفقات العامة فإن الأثر المترتب علي تطبيق الانضباط المالي يؤدي إلي حدوث زيادة في التفاوت في توزيع الدخل، وفي جانب الاستقرار الطلب الكلي والمستوي العام للأسعار وسوق العمل والقطاع المالي أوضحت الدراسة أن الاعتماد علي الضرائب في تحقيق الانضباط المالي تسهم في تحقيق

الاستقرار في الطلب الكلي وتخفيض معدلات التضخم، وتحقيق الاستقرار في سوق العمل في الأجل الطويل، واستقرار القطاع المالي في الأجل الطويل بين مستوي الادخار والاستثمار، واستقرار في الميزان التجاري وزيادة عملية الصادرات وترشيد الواردات، وفي جانب النفقات فإن تخفيض النفقات الحكومية(جانب المشتريات الحكومية)يسهم في تحقيق الاستقرار في المستوي العام للأسعار، وتخفيض الأجور الحكومية يسهم في تحقيق الاستقرار في سوق العمل في الأجل الطويل، وبالنظر للآثار التخصصية المترتبة علي تطبيق الانضباط المالي بحدوث زيادة في الضرائب أوضحت الدراسة أن زيادة الضرائب وبخاصة الضرائب البيئية تؤدي إلي الحفاظ علي الموارد الاقتصادية من الهدر وترشيدها وتحقيق كفاءة استخدام الموارد ومراعاة حقوق الأجيال القادمة وكذلك الحفاظ علي الموارد من النقد الأجنبي من الإسراف نتيجة لزيادة عملية الاستيراد وتآكل القوة الشرائية للعملة.

ومن أهم **التوصيات** تطبيق الزيادة في الضرائب بصورة تدريجية خلال فترة زمنية ثلاث سنوات عند تطبيق الانضباط المالي وتفعيل ورفع كفاءة النظام الضريبي، و تخفيض النفقات بصورة تدريجية أيضا وترتيب أولويات الإنفاق الحكومي

المراجع:

المراجع العربية:

- سليمة، سلوي(١٩٧٣)."**السياسة الاقتصادية**"، الطبعة الاولي، الكويت.
- عزالدين، أمينة (٢٠٠٩)."**المالية العامة أدواتها والسياسة المالية**"- القاهرة مؤسسة نبيل للطباعة.

المراجع الأجنبية:

- Alesina, A., s.Ardagna, R. Perotti and F. Schiantarelli(2002). "Fiscal Policy Profits and Investment ". **American Economic Review**. Vol 92(3),PP 571-589.

- Agnello,L and m.sousa.(2012), How Does fiscal consolidation Impact on Incom Inquality?. Banque de france, **working paper** No.382.

- Angeloni,I and R,Winkler.(2010).Debt consolidation and financial stability, **REVUE Economique**, Vol.62, pp 1067-1079

-Ball, L., D. Leigh, and P. Loungani (2011), "Painful Medicine," **Finance and Development**, Vol 49, International Monetary Fund.

- Clark,W,(2005)."A policy framework for Investment Tax Policy". Working Paper.OECD Conference 22-77 Octber,Riodejoueriro, Brazil.

-Cubero, R. and I. V. Hollar (2010), "Equity and Fiscal Policy: The Income Distribution Effects of Taxation and Social Spending in Central America," IMF **Working Paper**, 10/112.

-Gemmell, N. and O. Morrissey (2005), "Distribution and Poverty Impacts of Tax Structure Reform in Developing Countries: How Little We Know," **Development Policy Review**, 23 (2): 131-144.

- Granados,C.(2005)."Fiscal Adjustment and the short-Term Trade off between economic growth and equality", **Review of public Economic**, vol.172.Issue 1,pp 61-92.

- Demary,M(2010)."Transaction Taxes and Traders with Heterogamous Investment Horizons in an Agent-Based Financial Market Models Economics The Open- Access- open- Assessment".

-Joumard, I., Pisu, M., and D. Bloch (2012), “Less Income Inequality and More Growth – Are They Compatible?: Part 3. Income Redistribution via Taxes and Transfers Across OECD Countries,” **OECD Economic Department Working Papers** No. 926.

- Perotti, R(1999). "Fiscal Policy In Good Times And Bad." **The Quarterly Journal of Economics**, Vol.114,pp1399-1436.

- Woo. J, E. Bova , K.Tidiane, and Y. Sophia (2013).” Distributional Consequences of Fiscal Consolidation and the Role of Fiscal Policy: What Do the Data Say?”, IMF **Working Paper**.

-Vazquez,J . D,Blanca and v,violetel.(2012). The Impact of Tax and Expenditure policey on income Distribution Evidence from a large panel of countries, **SSRN Electronic Journal.**